الورقة المفاهيمية للقاء التعريفي بمشروع دراسة
الاستدامة المؤسسية من منظور حقوق الإنسان في المؤسسات العامة

أولا: مفهوم الاستدامة المؤسسية

الاستدامة الحكومية والمؤسسية نهجٌ إداري تتبناه الجهات الحكومية والهيئات العامة، إضافةً إلى شركات ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف تحقيق النجاح على المدى الطويل، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي، وتقديم خدمات عالية الجودة، وتعزيز المسؤولية المجتمعية، والحفاظ على الموارد البيئية. كما يضمن هذا النهج تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

أمثلة على الاستدامة المؤسسية (حسب المجالات الثلاثة):

- **الاستدامة البيئية: (Environmental Sustainability)**
  - **الطاقة المتجددة :**الاستثمار في استخدام الطاقة الشمسية أو الرياح لتشغيل المصانع والمكاتب.
  - **إدارة النفايات :**تبني نموذج "الاقتصاد الدائري" عبر إعادة التدوير، وتقليل استخدام الورق والبلاستيك، مع التحول الرقمي الكامل في الخدمات الحكومية والقطاع الخاص لتقليل استهلاك الورق والموارد.
  - **النقل العام المستدام:** تشجيع استخدام السيارات الكهربائية وحافلات النقل العام، بهدف تقليل البصمة الكربونية.
  - **ترشيد الكهرباء والمياه:** تطبيق تقنيات حديثة لتقليل استهلاك الكهرباء والمياه في المكاتب الحكومية والمصانع والوحدات التجارية.
  - **المباني الخضراء :**فرض معايير الاستدامة في البناء، وتصميم المدن الذكية لتقليل استهلاك الطاقة .
  - **المشتريات الحكومية المستدامة:** اعتماد سياسات شراء تفضل المنتجات الصديقة للبيئة والموردين الذين يلتزمون بمعايير الاستدامة.
- **الاستدامة الاجتماعية: (Social Sustainability)**
  - **بيئة عمل عادلة:** ضمان توفير ظروف عمل آمنة وصحية للموظفين، والالتزام بحقوق الإنسان.
  - **التنوع والشمول:** تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير فرص متكافئة داخل المؤسسة.
  - **المسؤولية المجتمعية:** دعم المجتمعات المحلية من خلال مشاريع التدريب والتأهيل.

➢ **الاستدامة الاقتصادية والحوكمة:(Economic/Governance Sustainability)**

- **التخطيط طويل الأمد :**استخدام أدوات مثل تحليل "SWOT" وهو أداة استراتيجية لتقييم أداء المنظمات أو المشاريع عبر تحليل أربعة عناصر: نقاط القوة (Strengths) والضعف (Weaknesses) داخليًا، والفرص (Opportunities) والتهديدات (Threats) خارجيًا. يُستخدم لتطوير استراتيجيات العمل، تحديد الأولويات، واتخاذ القرارات عبر تعظيم نقاط القوة واغتنام الفرص ومواجهة التهديدات. يستخدم هذا التحليل لضمان استمرار المؤسسة الحكومية والخاصة، بدلاً من التركيز فقط على الإنجازات قصيرة الأجل.
- **الشفافية والإبلاغ :**نشر تقارير الاستدامة بشفافية لاطلاع أصحاب المصلحة على الأداء البيئي والاجتماعي .

ثانيا: مفهوم الاستدامة وابعادها

يقصد بالاستدامة الحكومية والمؤسسية، في إطار هذه الدراسة، إدارة المؤسسات بطريقة توازن بين كفاءة الأداء، وجودة الخدمات، والمسؤولية المجتمعية، والحفاظ على الموارد البيئية، بما يضمن استمرارية عملها ويلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

وعليه، تتعدد مجالات الاستدامة المؤسسية لتشمل ثلاثة مجالات أساسية مترابطة: الاستدامة البيئية، التي تُعنى بالحفاظ على الموارد وتقليل الهدر والتلوث؛ والاستدامة الاجتماعية، التي تركز على توفير بيئة عمل عادلة، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز تكافؤ الفرص؛ والاستدامة الاقتصادية، التي تهدف إلى ضمان كفاءة استخدام الموارد، واستمرارية المؤسسة، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

ثالثا: مفهوم نهج حقوق الإنسان

يقصد بنهج حقوق الإنسان دمج مبادئ حقوق الإنسان في تصميم السياسات والبرامج والإجراءات المؤسسية وتنفيذها وتقييمها، بما يكفل احترام الحقوق وتعزيزها وحمايتها، ويشمل ذلك تعزيز قدرات أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم، وقدرات الجهات القائمة بالواجب على الوفاء بالتزاماتها. ومن أهم المبادئ الحاكمة في هذا النهج: المساواة وعدم التمييز، والمشاركة والشمول، والمساءلة والانتصاف، وسيادة القانون، واحترام الكرامة الإنسانية.

رابعا: أهمية المشاركة في الدراسة

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تتناول موضوع الاستدامة المؤسسية من منظور حقوق الإنسان، في حين أن معظم الدراسات تركز على الاستدامة البيئية، أو الاستدامة المالية، أو المسؤولية الاجتماعية.
- تساعد الدراسة في تحسين الأداء المؤسسي وتطويره على أسس العدالة والشفافية والمساءلة والشمول، بما يعزز الثقة المؤسسية والمجتمعية.

- تسهم الدراسة في دعم التوجهات المرتبطة بالهدف (16) من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ببناء مؤسسات فعالة وشفافة وشاملة للجميع.
- تسهم الدراسة في دعم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030 فيما يتعلق بتطوير جودة العمل المؤسسي العام وحكومته.
- تمثل المشاركة في الدراسة فرصة للمؤسسة لإجراء قراءة تشخيصية لواقعها المؤسسي من منظور حقوق الإنسان.
- تساعد الدراسة في رصد الفجوة المحتملة بين ما هو مقرر في السياسات واللوائح من جهة، وما يتحقق فعليا في الممارسة المؤسسية كما يدركه العاملون من جهة أخرى.
- يسهم حضور اللقاء التعريفي في تمكين المؤسسة من فهم موضوع الدراسة وأداتيها وآلية تعبئتهما على نحو أدق، بما يعزز جودة المشاركة والاستفادة العملية من نتائج الدراسة لاحقا.
- تتيح نتائج الدراسة قاعدة معرفية وتشخيصية دقيقة لفهم واقع المؤسسات العامة من منظور حقوق الإنسان، بما يدعم تطوير السياسات العامة وتحسين الأطر التنظيمية وتعزيز جودة الحوكمة وكفاءة الأداء المؤسسي.

خامسا: برنامج اللقاء التعريفي

الوقت	الموضوع
10:15-10:00	الكلمات الافتتاحية والترحيبية
10:30-10:15	عرض تقديمي حول فكرة الدراسة ومفاهيمها وأهميتها ومنهجيتها
10:40-10:30	استعراض استبانة المؤسسات
10:50-10:40	استعراض استبانة الموظفين والعاملين
11:00-10:50	توضيح آلية تعبئة استبانة المؤسسة واستبانة الموظفين
11:10-11:00	عرض موجز حول الجوانب التقنية الخاصة بتعبئة الاستبانات الالكترونية
	الاستفسارات والمداخلات وختام الورشة